المقدمة العامة

تكتسي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر مكانة هامة لما تقدمه من خدمات ومنافع عامة للمواطنين، والتي تسهر الدولة على ضمان وصولها إلى كافة أفراد المجتمع بمجانية، رغم أن عديد الدول تخلت عن مجانية تقديمها وأصبحت تقدمها بمقابل.

تسعى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري إلى تحسين جودة خدماتها والارتقاء بها، حيث أصبحت تمثل تحدًيا كبيرًا لهذه المؤسسات نظرًا للضغوطات التي تواجهها فهي من جهة مطالبة بتوفير خدمات تلبي حاجات المستفيد، وتساهم في استقرار المجتمع من جهة أخرى، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تؤديه في الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، مما دفع بها إلى إحداث تغييرات عديدة على مستوى وسائلها وطرق تسييرها بغية تحقيق أداء أفضل مما هو عليه،ونظرًا لكون نظام مراقبة التسيير واحدًا من بين الأدوات الحديثة المستخدمة لتحسين أداء المؤسسات، فإنه بات من الضروري على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التطلع إلى استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة التسيير، عوض الاكتفاء بالاعتماد على الأدوات الرقابية التقليدية.

إن موضوع مراقبة التسيير في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر هو حديث النشأة ويحضى باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بشؤون التسيير لأن التسيير الجديد للمؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على التحكم في الموارد، وهذا لتحقيق الأهداف المسطرة، وتكمن تلك القدرة في كفاءة المسير باستخدام الأدوات اللازمة لقياس الفعالية والتأكد من سلامة العمل بالتجنيد الدائم والفّعال للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف بأقل تكاليف.

ولكي يحقق مراقب التسيير هذه الأهداف لابد من الاستعانة بأدوات موضوعة لهذا الغرض، منها المحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة.....الخ.

لذا وجب علينا التطرق في دراستنا إلى نظام مراقبة التسيير الذي يؤدي دورًا هامًا في المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري وذلك من خلال الرفع من أداء المسيرين وتحسين كفاءاتهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

من خلال هذا الطرح يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هو دور وأهمية مراقبة التسيير في ترشيد القرارات بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر؟ وما هو واقع ذلك بالمؤسسات العمومية الإستشفائية ؟

بناءً على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى تطبيق المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر لنظام مراقبة التسيير؟ وما هي التقنيات والأدوات المستعملة؟
2. ما مدى أهمية تبني فلسفة التسيير العمومي الجديد في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر؟
3. هل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر تطبق مبادئ الحوكمة المتمثلة في الشفافية والمساءلة وغيرها؟
4. ما هو واقع جودة الخدمات الصحية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بزرالدة؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

1. إن تطبيق مراقبة التسيير في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر يختلف كثيرًا بما هو موجود في الجانب النظري.
2. إن التسيير العمومي الجديد يساهم في تحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر.
3. إن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر تطبق آليات الحوكمة في تسييرها.
4. يمثل نقص الإمكانيات المادية والبشرية (أجهزة ومعدات طبية، أطباء) المشكل الأساسي الذي يعرقل من تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بزرالدة.

مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع لأسباب منها:

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرًا للأهمية التي يحض بها.
- الصلة المباشر بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

أسباب موضوعية: تتمثل في النقاط التالية:

- الرغبة في إظهار مراقبة التسيير كأداة تضمن التحكم في التسيير.
- معرفة مدى الاهتمام الذي توليه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر لمراقبة التسيير.

- إظهار أهمية مراقبة التسيير في ضمان استمرارية وفعالية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر.

أهداف الدراسة :

الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل في ما يلي :

- الإجابة على التساؤلات والإشكالية المطروحة وتقييم نتائج البحث.
- التعريف بنظام مراقبة التسيير خاصةً في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر.
- إبراز مدى مساهمة مراقبة التسيير في تحسين الأداء التسييري في المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر.
- توضيح مكانة ومسار مراقبة التسيير، ومختلف أدواتها المستعملة في المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري في الجزائر ودورها في ترشيد القرارات.

صعوبات البحث:

لا يتجرد أي عمل نقوم به من صعوبات وعوائق، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة البحث ما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بمراقبة التسيير باللغة العربية.
- قلة المراجع الجزائرية المختصة في المؤسسات العمومية بصفة عامة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بصفة خاصة، وهذا من أجل مختلف المفاهيم الخاصة بها. هذا من الجانب النظري.

أما من الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة جمع المعلومات من مختلف المديريات والمصالح الوظيفية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بزرالدة.

منهجية البحث:

إن المنهج المتبع في إعداد هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، تماشيًا مع الأهداف المبتغاة وراء البحث حيث أن هذا المنهج يسمح بتبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها من جهة، ويتعمق في التحليل بتحديد الجوانب الدقيقة للموضوع قيد الدراسة من جهة أخرى، متبوع بدراسة حالة في الفصل التطبيقي معتمدين على أسلوب المقابلة الشخصية مع مختلف إطارات المؤسسة العمومية الإستشفائية بزرالدة والملاحظة، من أجل الوقوف إلى واقع نظام مراقبة التسيير فيها.

أدوات البحث:

الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في المسح المكتبي من خلال الكتب، المذكرات والمجلات و الملتقيات المتعلقة بالموضوع إلى جانب بعض المواقع الإلكترونية.

بالإضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية التي أجريناها في مستشفى زرالدة خلال الفترة الممتدة من 10 أبريل إلى 15 مايو 2016، واعتمدنا فيها أساسًا على المقابلة للحصول على المعلومات حول مراقبة التسيير فيها.

هيكل البحث:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول، إثنان منهما نظري والثالث تطبيقي، إذ تم التطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم حول المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الخدمة العمومية والصحية، الحوكمة والتسيير العمومي الجديد.

أما في الفصل الثاني فقد تم توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمراقبة التسيير، أهدافها، مكانتها، خصوصيتها في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وكذا أدواتها المتمثلة في المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة، بطاقة الأداء المتوازن.

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي حيث سنحاول إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة العمومية الإستشفائية بزرالدة، ويتضمن التعريف بالمستشفى وكذا أدوات مراقبة التسيير المستعملة فيها.